

سياسة بريطانيا في الجزيرة العربية

١٩١٩. ١٩٢٦م (١٣٣٧. ١٣٤٤هـ) (١)

هاري سنت جهن فيلبي

تقديم وترجمة وتعليق: أ. د. جمال محمود حجر

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

تعريف بالمحاضر (فيلبي)

هاري سنت جون فيلبي، أو عبدالله فيلبي، أشهر الأوربيين الذين عملوا في منطقة الشرق الأوسط عامة، والجزيرة العربية خاصة، والمتخصصون في تاريخ المملكة العربية السعودية يعرفونه جيدا، ولكن غير المتخصصين قد يرغبون في معرفة أنه دبلوماسي ومؤرخ ورحالة بريطاني، عمل بمنطقة الشرق الأوسط في كل من العراق والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها، وعني بالجزيرة العربية بوجه خاص وتوثقت علاقاته بالملك عبدالعزيز آل سعود منذ عام ١٩١٧م (١٣٣٥هـ).

ولد فيلبي في سيلان عام ١٨٨٥م (١٣٠٢هـ)، وتخرج في جامعة كمبردج عام ١٩٠٧م (١٣٢٥هـ)، والتحق بخدمة بلاده من خلال حكومة الهند البريطانية عام ١٩٠٨م (١٣٢٦هـ)، واقتضى ذلك منه أن يتعلم بعض اللغات الشرقية مثل: البنجابية والأوردية والعربية.

(١) مخطوط محفوظ ضمن أوراق فيلبي الخاصة في مركز دراسات الشرق الأوسط بكلية سانت أنتوني جامعة أكسفورد بإنجلترا (صندوق ١٨ ملف رقم ٩) بعنوان: "British Policy in Arabia 1919-1926" وهي محاضرة ألقاها هاري سنت جون فيلبي في الجمعية القابلية في ٣٠ أبريل ١٩٢٦م.

وفي إطار الحملة البريطانية على العراق أثناء الحرب العالمية الأولى كلفته حكومة الهند البريطانية بالمساعدة في إدارة الشؤون البريطانية في العراق بعد إخراج العثمانيين منه؛ فعمل عندئذ تحت إشراف السير برسي كوكس المعتمد البريطاني هناك، ولما أثبت نجاحا ملحوظا في البصرة اتخذ كوكس مساعدا له في بغداد.

رافق فيليب سير برسي كوكس إلى العقير لمقابلة الملك عبدالعزيز آل سعود في عام ١٩١٥م (١٣٣٣هـ) للتفاوض معه حول المعاهدة المعروفة بمعاهدة دارين والموقعة في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥م (١٩/٢/١٣٣٤هـ)، وهي المعاهدة التي شكلت أول اتصال رسمي بين بريطانيا والملك عبدالعزيز في إطار الترتيب لدور حكام الجزيرة العربية في الحرب العالمية الأولى من جهة بريطانيا. ثم تكررت الزيارة في عام ١٩١٧م (١٣٣٥هـ) للنظر في الأدوار العربية في الحرب.

وتعد زيارة فيليب الأخيرة للجزيرة العربية في عام ١٩١٧م (١٣٣٥هـ) والتي استمرت مدة عام كامل بداية معرفته الحقيقية بالجزيرة العربية وقضاياها، وسياسة بريطانيا تجاهها وتجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، كما تعد هذه الزيارة بداية اقترابه من الملك عبدالعزيز آل سعود ومعرفته بأبعاد شخصيته.

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى وحقق الحلفاء أهدافهم، بدأ فيليب يتحسر على جهوده الدبلوماسية الضائعة حين قال: "لقد انقضى عام من العمل عبثا أمام عيني". ومنذ ذلك الوقت بدأت الخلافات تدب بينه وبين حكومته؛ نظرا لأنها نكثت بوعودها التي قطعتها على نفسها للعرب، جاعلاً نكث العهد له دلالة وقحة، وأنه مضطر أمام ذلك إلى توجيه النقد لتصرفات حكومة بلاده، ذلك لأنه قد عدّ نفسه أحد القائمين على تنفيذ تلك السياسة في الشرق الأوسط.

ومع نهاية ١٩١٨م (١٣٣٧هـ) استقال فيلبي من وظيفته كمساعد لكوكس في العراق، وعاد إلى لندن حيث بقي فيها إلى عام ١٩٢٠م (١٣٣٨هـ) حين استعانت به حكومته من جديد لإعادة ترتيب الأوضاع في العراق. وهناك عين فيلبي مستشارا لطالب النقيب وزير الداخلية، ثم عين هو نفسه وزيرا للداخلية بعد استقالة النقيب، ولكن عدم رضاه عن تعيين فيصل بن الحسين ملكا تسبب في إبعاده عن العراق في عام ١٩٢١م (١٣٣٩هـ)، وجرى نقله إلى إمارة شرق الأردن التي كانت قيد الإنشاء بقيادة الأمير عبدالله بن الحسين.

وهكذا عاصر فيلبي عملية إعادة تشكيل خريطة منطقة الشرق الأوسط، وتكوين الدول العربية الحديثة بها على أنقاض الوعود البريطانية، كما تابع التخطيط البريطاني لتهويد فلسطين، واصطدم بهربرت صمويل المندوب السامي البريطاني هناك، وفي مواجهة هذه التجاوزات البريطانية في حق العرب وعدم احترام بريطانيا لكلمتها آثر فيلبي أن يستقيل مرة أخرى، وأن يعود إلى لندن في عام ١٩٢٤م (١٣٤٢هـ).

وهكذا استقال فيلبي من عمله الرسمي في المجال الدبلوماسي ثلاث مرات: في أعوام ١٩١٨م (١٣٣٧هـ) و١٩٢١م (١٣٣٩هـ) و١٩٢٤م (١٣٤٢هـ) بسبب اعتراضه على سياسة بريطانيا في العراق وفلسطين والجزيرة العربية. ثم تفرغ فيلبي لتوجيه النقد شفاهة وكتابة للسياسة البريطانية من خلال المحاضرات التي ألقاها في الجمعيات العلمية مثل: جمعية آسيا الوسطى والجمعية الفابية، هذا فضلا عن كتاباته في الصحافة البريطانية.

وعاد فيلبي إلى الجزيرة العربية حين أصبح عبدالعزيز آل سعود ملكا عليها؛ فتوطدت علاقتهما، ولكن حكومته لم تتركه ينعم في سلام بهدوء الصحراء العربية. وعندئذ أصبح إنتاجه الفكري أكثر سخونة في نقد السياسة البريطانية، إذ إنه صار يمثل العنصر

المعارض للتجاوزات البريطانية في الشرق الأوسط، كما صار هذا الإنتاج من بين المصادر الأولى للكتابة في تاريخ الجزيرة العربية، وبالطبع لم يتهياً له ذلك لولا الخبرة المباشرة في خدمة الحكومة البريطانية، والدعم المباشر الذي تلقاه من الملك عبدالعزيز آل سعود.

وقد بلغ الإنتاج الفكري لفيلبي رقما قياسيا يتنوع بين الكتب والمقالات والمحاضرات التي تعكس تجارب غنية في مجالات الدبلوماسية والرحلات والمغامرات، ولكن الحكومة البريطانية حجبت عن النشر بعض كتاباته ومحاضراته، ومن بين ما حجب المحاضرة القيمة في نقد السياسة البريطانية في البلاد العربية وتنفيذها، وهي محاضرة تكشف عن شجاعة نادرة في النقد، ولعل أهم ما يميزها أنه ألقاها في الجمعية الفابية في وقت مبكر جدا في ٣٠ أبريل ١٩٢٦م (١٨/١٠/١٣٤٤هـ). وقد عثرت على نص المحاضرة مخطوطا على صفحات مفكرة جيب صغيرة الحجم محفوظة ضمن أوراق فيلبي الخاصة الموجودة بمركز دراسات الشرق الأوسط بكلية سانت أنتوني في جامعة أكسفورد بإنجلترا.

والمحاضرة من بدايتها إلى نهايتها تشن حملة صارخة على السياسة البريطانية تجاه البلاد العربية في الفترة من ١٩١٩م - ١٩٢٦م (١٣٣٧ - ١٣٤٤هـ)، وهي فترة كان فيلبي في معظمها طرفا في مراكز صنع القرار أو تنفيذه؛ ولذلك تكتسب المحاضرة أهمية خاصة من زوايا عدة، أولها صفة المحاضر، وثانيها طبيعة المحاضرة، وثالثها توقيت إلقاء المحاضرة، ورابعها الشفافية في طرح الموضوعات.

ولعل الجديد الذي كشفت عنه المحاضرة هو الإشارة الواضحة إلى الملك عبدالعزيز آل سعود بوصفه الخيار الأمثل في تمثيل وجهة النظر العربية والزعيم الذي يمكن التعامل معه في المنطقة.

نص المحاضرة:

مدى مصداقية كلمة بريطانيا^(٢)

يدور موضوع حديثي إليكم الليلة حول سياسة بريطانيا في المشرق العربي خلال السنوات الثمان التي انقضت منذ نهاية الحرب العظمى (الحرب العالمية الأولى). إنني أخشى أن تكون قصة موحشة ومظلمة ومخيبة للآمال، لما فيها من أخطاء وارتباك وفشل يتعلق بسياسة الحكومة البريطانية. ولا أعتقد أن في إمكاني أن أقدم لكم أفضل مما سجلته على الأوراق أمامي من نص لجملة محددة، اقتبستها من خطاب مشهور لرئيس حكومتنا، السيد بلدوين (Mr. Baldwin). وهو كما تعرفون جيداً نموذج واضح للمعنيين بالفطرة بشؤون الإنسانية.

ومن بين هذه الأمور المرتبكة [في السياسة البريطانية]، يمكن أن نلمس عدم الاكتراث بدافعي الضرائب البريطانيين، الذين فرض عليهم [السيد بلدوين] في يولييه الماضي، أكثر من (٢٣) مليوناً (جنيه إسترليني)، لتهدئة الموقف في صناعة الفحم. الليلة انتهت مرحلة الهدنة، وربما يقدم دافعوا الضرائب البريطانيون مبالغ اقترضوها بالفائدة من أجل [تحقيق] راحة البال التي تمتع بها السيد بلدوين وزملاؤه خلال الشهور التسعة الماضية. ولكن مسألة الفحم لا تعنيني الليلة، وسوف أترك لكم عن قناعة الحكم في هذه المسألة بناءً على إجابات أصحاب الأصوات الانتخابية التي أعلنت أخيراً في إيست هام (East Ham). فالسيد بلدوين مقتنع بالتحدث عن الاقتصاد وعن إنفاق أموالنا، وقد ردت عليه إيست هام بما تعتقد أنه مناسب من ترتيبات، ولكن السيد بلدوين له اهتمامات أخرى، منها ميوله نحو الدراسات القديمة، إذ يمكنه أن يجد وقتاً لتثقيف نفسه بها وسط كل الاهتمام الذي يولييه لوزارته السامية.

(٢) جميع العناوين الجانبية من وضع المترجم.

ولعلكم تتذكرون أنه ألقى كلمة، بصفته رئيساً للجمعية الكلاسيكية، اغتتم الفرصة فيها ليعقد مقارنة بين الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الرومانية. فالإمبراطورية الرومانية تعد بالنسبة له مية كاللغة [اللاتينية] التي كانت تتكلمها. هذا على خلاف وجهة النظر الأخرى التي يتبناها سنيور موسليني (Signor Mussolini) وهي - بالطبع - وجهة نظر مختلفة تماماً تجاه هذه القضية، وذلك أن موسليني لديه من الأسباب ما يدعو للاحتفال بعيد الميلاد الـ ٢٦٧٩ للمدينة السرمدية (الخالدة) [روما].

ولنتفق مع وجهة نظر السيد بلدوين، التي تدعي أن الإمبراطورية الرومانية قد ماتت، ولنناقش هذا الأمر، ودعونا نستمع لما بعد موتها. إذ طبقاً لما يقوله السيد بلدوين " فإن الشخصية الرومانية، التي نشأت على الورع والجد [الأمر الذي كان يفخر به كل الرومان]، لها جذورها في الصدق ". وأنه [بلدوين] فخور بالاعتقاد في " أن كلمة الإنجليز لها من الاحترام ما لا يقل عن كلمة الرومان ".

إلى هذا الحد فأنا (فيلبي) أتفق مع (بلدوين)، ولكنه ذهب إلى أبعد من ذلك ليقول لنا: إنه بالرجوع إلى (المؤرخ الكلاسيكي) إميانوس (Ammians)^(٣)، الذي كتب (في القرن الرابع الميلادي) حين

(٣) أميانوس ماركيللينوس (٣٢٠ - ٣٩٥ م) من أشهر المؤرخين الكلاسيكيين الذين عاصروا مرحلة انحدار الإمبراطورية الرومانية وكتبوا عنها، وبعد آخر المؤرخين العظام، وقد كتب باللغة اللاتينية رغم أنه كان في الأصل إغريقياً ومن مواليد أنطاكية، وقد كان مؤلفه التاريخي المكون من ٣١ كتاباً مكماً لتواريخ تاكيوتوس، وقد فقدت الكتب الثلاثة عشر الأولى من مؤلفه، أما الكتب من ١٤ إلى ٣١ فتعالج بالتفصيل أحداث الفترة من سنة ٣٥٢ إلى سنة ٣٧٢م، وهي أحداث وقعت في حياة إميانوس نفسه، ولذلك فقد كان شاهد عيان على الكثير منها، ولعله دونها بدقة بالغة. وفي عام ٣٧٨م استقر إميانوس في روما حيث كتب مؤلفه التاريخي الشهير. وهو يكتب بلا تحيز بأسلوب بليغ جعله يحظى بإعجاب كثير من الكتاب المتأخرين. وفي كل الأحوال فهو شاهد على العصر الذي كتب عنه بحيث يلقى رأيه الكثير من الاحترام. انظر:

كانت الفرق العسكرية تغادر بريطانيا: "أن كلمة الرومان لم تعد موضع ثقة". ويقول (بلدوين): "إن هذا بالنسبة لي نذير له دلالة تفوق كثيرا ما لتجمع السكان بالمدن [من سلبيات]، حيث الرفاهية الزائدة، والاستتزاز الدائم لمنايع الثروة ٠٠٠ إلخ". وبالنسبة لي (فيلبي) كذلك فإنه نذير له دلالاته، فإصرار السيد بلدوين عليه هو أهم جزء ذي معنى في خطابه، وبالقدر نفسه من الأهمية، ومما يلحظ جيدا أن الصحافة في هذا البلد (بريطانيا) مرت على هذا الجزء من الخطاب الشهير بصمت بارد.

إن علينا أن نربط على ظهورنا لما يتوافر لدينا من تلك القيم الرومانية النبيلة من ورع وجدية، ولكننا لا نريد أن نذهب لأبعد من ذلك في المقارنة، ويبقى علينا أن نتذكر - كما يرى إميانوس - أن الإمبراطورية [الرومانية] بدأت تنهار عندما "فقدت الكلمة الرومانية مصداقيتها". إنني لا أدعي أن الإمبراطورية البريطانية أصبحت على حافة الانهيار، إنني أبعد ما أكون عن ادعاء ذلك، ولكنني ما كنت لأتكلم هنا الليلة لو لم أكن أشعر عن قناعة -أيا كان السبب في هذه القناعة- بأن الإمبراطورية البريطانية تعاني - وإن كان ذلك بدرجة معقولة - من الأعراض نفسها التي أدت إلى انحلال النموذج الأصلي المتمثل في الإمبراطورية الرومانية. إن هناك اعتقاداً يتنامى في الشرق، من تركيا في الغرب إلى الصين في الشرق، ومن مصر في الجنوب إلى سمرقند وبخارى في الشمال، بأن كلمة بريطانيا لم تعد موضع ثقة.

إن تجربتي الشخصية تدفعني - للأسف - للتسليم بهذا الاعتقاد، وإنني أشعر تماما بأن من الضروري علينا أن نغير من هذا الاعتقاد بإلغاء الأسباب التي بني عليها؛ فهناك اضطرابات متوقعة تنتظر الإمبراطورية البريطانية في الشرق، حيث إنها معرضة هناك للأذى، وسوف أقدم لكم في حينه الأسباب التي دفعتني لتبني هذا الاعتقاد،

ولكن قبل أن أفعل ذلك، فإنني أود أن أضع فكرة الإمبراطورية ذاتها في منظورها المناسب.

دور الإمبراطورية البريطانية

بعض الناس يميلون إلى عدّ الإمبراطورية البريطانية شيئاً خالداً، غاية في ذاتها، ويسوغون ذلك ببساطة بكونها بريطانية، كما أن في إمكانها أن تتوسع متى شاءت وحيثما شاءت. إنني أود أن أسأل هؤلاء الناس سؤالاً سهلاً: أما يزالون يعتقدون حقاً أن من المؤسف ألا تكون الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً من الإمبراطورية البريطانية، كما كانوا يفعلون من قبل أن يقرروا قطع الاتصال معها؟ ولو أن أستراليا على سبيل المثال قد قطعت الاتصال مع الإمبراطورية [البريطانية] اليوم، فإنني أغامر بالقول: إن أحفادنا سينظرون إلى دولة أستراليا المستقلة نظرة (إعجاب) مماثلة لنظرتنا نحن الآن إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الإمبراطورية ليست غاية في حد ذاتها، إنها وسيلة إلى غاية، غاية هي خدمة العالم والإنسانية، وطالما أنها تقوم بهذا الواجب، فإنها تكون جديرة بالإعجاب. ولكن - على كل حال - فإن الإمبراطورية تحمل في طياتها بذور تفتتها، وخاصة أنها تشتمل في داخل أراضيها على مناطق حدودية، وسكان بدائيين يجب علينا أن نهذبهم وصولاً إلى المثل الأعلى في تحقيق الذات. وما أن نصل بهم إلى ذلك المستوى فلا بد أن نكون مقتنعين بأن نرى المناطق السكانية المعنية وقد تركت العش الاستعماري؛ لكي تصنع أفضل ما في وسعها وعلى طريقتها. فكلما انفصل عضو من أعضاء العائلة يجب أن يفرح الأبوان لا أن يأسفاً. إن ذلك هو ما أعتقد أنه دور الإمبراطورية، فدور الإمبراطورية يعد شكلاً من أشكال الفصول الدراسية التي تعمل على الارتقاء بأجيال الأمم، لا سجناً أو إصلاحية لمحكمة تقضي بالإدانة المؤبدة على الأقليات السياسية.

إن الاعتقاد في أن الأعضاء الحاليين للكومنولث البريطاني يكونون جميعا مستقلين ومتساوين مع الوطن الأم [بريطانيا] خلال مئة أو مئتين أو خمسمئة سنة من الآن لا يسبب لي خيبة أمل. ولكني أمل أن تستقبلهم الجامعة التي بدأ في تأسيسها من الآن، والجامعة المقصودة هي عصابة الأمم، التي نأمل في أن تكون جامعة للأمم متساوية تشمل جميع الأمم في العالم، يحييها توجه واحد نحو مجتمع إنساني كامل، يقوم على التعاون، وفوق ذلك يتجنب الحرب.

إنها - تحديدا - وجهة النظر المتعلقة بالدور المنوط بالإمبراطورية البريطانية، التي دفعتني إلى الاعتراض على إدخال أي مجتمع فيها (الإمبراطورية) بأي شكل كان دون رغبة حرة منه. وبصفة عامة فإنني أعارض على الممارسات الاستعمارية، سواء من جانبنا أو من جانب القوى الكبرى الأخرى، كفرنسا أو إيطاليا، على سبيل المثال، في أي منطقة في العالم، ليس لنا ولا لأي دولة كبرى أخرى تجاهها التزامات تاريخية أو مسؤوليات من الماضي.

وبعد ذلك، فليس هذا إلا وسيلة مختلفة للتعبير عما رددته بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا كثيرا خلال الحرب العظمى، وبالتحديد فإن هذه الدول لم تعلن الحرب لتوسيع إمبراطورياتها. إن المشكلة الوحيدة هي بالطبع أن حكومات بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا روجت لتلك المعاني النبيلة (ولم تعمل على وضعها موضع التنفيذ). إن الخطر الكبير الناجم عن محاولة ألمانيا احتواء العالم أمكن تجنبه بنجاح (من قبل الحلفاء)، ولهذا يجب علينا أن نشكرهم. ولكن السبب الأخلاقي الأسمى الذي رددته الحلفاء اختفى فجأة وتبخر في الهواء. وليس هناك دليل يبعث على الأسى (لغياب المعاني النبيلة) أكثر من التطورات التي جرت في الشرق الأوسط، والتي سأحدث عنها الليلة.

وعود بريطانيا للعرب

إنني أريدكم أن تعرفوا أن بريطانيا لا بد أن تتحمل - للأسف - القسط الأكبر من المسؤولية واللوم (في الشرق الأوسط)؛ فلها مشاكل، وعليها أن تناضل من أجلها مع فرنسا وإيطاليا وروسيا، ولها مشاكل مع العرب أنفسهم ومع اليهود، وجميعهم لهم طموحات في الأراضي وفي غيرها، يطالبون بها بأرقى الممارسات المسؤولية؛ ليتصالحوا مع بعضهم. ولكن بريطانيا العظمى كانت تؤدي دور الوسيط والحكم.

لقد كانت [بريطانيا] في مركز المسؤولية كممثل لقوى الحلفاء، وكان في إمكانها أن تقهر كل الصعوبات التي تواجهها لو أنها تبنت هدفا مباشرا، وأن تتذكر أنه مهما جرى فإن الكلمة التي وعدت بها يجب أن تحترم مهما كان الثمن، ومهما كانت المتاعب التي ستواجهها. إن هدفها المباشر - سواء أكان حكيما أم غير ذلك - إنما كان تأمين تعاون العرب معها في الحرب ضد الأتراك (العثمانيين). ولكي تحقق ذلك كان عليها أن تقدم بعض الوعود المحددة ولقد أعطت كلمتها للعرب^(٤).

وحالة الفوضى الحالية في هذه البلدان هي بالكامل نتيجة لحقيقة أن هذه الوعود لم يوف بها إلى اليوم عام ١٩٢٦م (١٣٤٤هـ) ولم يعد من الممكن الوفاء بها.

(٤) انظر رسالتي هنري مكماهون إلى الشريف حسين في ٢٤ أكتوبر و ١٣ ديسمبر ١٩١٥م في: جورج أنطونيوس، يقظة العرب، بيروت، دارالعلم للملايين، ١٩٨٢م، ص ٥٥٥ وما بعدها.

وانظر على سبيل المقارنة موقف الملك عبدالعزيز آل سعود من بريطانيا ووعودها في: جمال محمود حجر، "المد والجزر في السياسة البريطانية تجاه شبه الجزيرة العربية: ٢ بريطانيا بين عبدالعزيز آل سعود والشريف حسين، ١٩١٥ - ١٩٢٠م"، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، العدد ٢ (١٩٩٠م).

فما أن أعطت [بريطانيا] كلمتها للعرب حتى راحت تمنح وعودا

لأطراف أخرى تتناقض محتوياتها

مع مضمون هذه الكلمة^(٥)، وفي

النهاية وجدت نفسها مدفوعة إلى

موقف وجدت فيه أن من السهل عليها

ما أن أعطت [بريطانيا] كلمتها للعرب حتى راحت تمنح وعودا لأطراف أخرى تتناقض محتوياتها مع مضمون هذه الكلمة

أن تتخلى عن كلمتها الأصلية للعرب على أن تتخلى عن وعودها للأطراف الأخرى المعنية. لم يكن ذلك سهلا فقط، ولكنه كان أكثر نفعاً؛ لأنها بعد كل ذلك ضمنت نصيب الأسد مما خسرته العرب نتيجة لأخطائها.

دعوني أكون أكثر تحديداً، إذ يعتقد بصفة عامة أن العرب هم الذين بدأوا الاتصالات من أجل [عقد] التحالف الأنجلو-عربي، الذي تحقق بعد ذلك، ولكن هذا غير صحيح. إنه لورد كتشنر الذي وضع أول اقتراح أمام العرب للتعاون [معنا] في الحرب في سبتمبر أو أكتوبر ١٩١٤م^(٦) (١٣٣٢هـ)، ولكي يكسب الموقف قدم عرضاً مفاده أن العرب إذا تعاونوا مع الحلفاء فإنهم سينالون استقلالهم، وأشار إلى أن أميراً عربياً (الشريف حسين) سوف يصبح في وضع يسمح له بادعاء الخلافة^(٧).

إن البذرة التي وضعها اللورد كتشنر استغرقت بعض الوقت لتتبت، ولكن مع منتصف عام ١٩١٥م (١٣٣٣هـ) كان شريف مكة مستعداً لتقديم اقتراحات محددة إلى الحكومة البريطانية^(٨). ولا بد من

(٥) إشارة إلى وعد بلفور لليهود في ٢ نوفمبر ١٩١٧م بشأن تسهيل إقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

(٦) في ٢٤ سبتمبر ١٩١٤م طلب كتشنر من رونالد ستورز إرسال رسول سري إلى الأمير عبدالله بن الحسين للتأكد مما إذا كان سيقف هو ووالده وعرب الحجاز إلى جانب بريطانيا أو ضدها. انظر: عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ المشرق العربي، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٤م، ص ٤٥٠.

(٧) عرضت الخلافة على عبدالعزيز آل سعود، ولكنه رفضها، لأنه كان يرى ألا خليفة بعد الأربعة الراشدين.

(٨) تضمنت أولى رسائل الشريف حسين إلى مكماهون في ١٤ يولية ١٩١٥م حدود الدولة العربية المقترحة. انظر: جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص ٥٤٥ - ٥٤٧.

الاعتراف بأن الشريف - الذي عرف فيما بعد باسم الملك حسين ملك الحجاز - لم يخسر شيئاً حينما عرض هذه الاقتراحات على الحكومة البريطانية لمعرفة موقفها. لقد سلم تصوراً نهائياً وكاملاً إلى سير هنري مكماهون، المندوب السامي - وقتئذ في مصر - طالباً منه الرد في خلال شهر. وكانت طلباته الرئيسة محددة في أمرين: الأول إلغاء الامتيازات الأجنبية في البلاد العربية، والثاني الاعتراف باستقلال هذه البلاد في إطار حدود محددة بدقة تامة.

وفيما عدا عدن، فإن كل البلاد العربية جنوب خط عرض ٣٧ (شمالاً) بما في ذلك العراق وسوريا وفلسطين وحتى غاليسيا إلى جانب شبه الجزيرة العربية، تعد دولة عربية مستقلة. ولكن سير هنري مكماهون استشعر خيبة الأمل لما اشتملت عليه المطالب العربية، فأجاب بكلمات عامة وغامضة يفضلها المسؤولون البريطانيون عادة، وأكد للشريف (حسين) رغبة بريطانيا في تحقيق الاستقلال لجزيرة العرب وسكانها، ولكنه رأى أن الوقت لم ينضج بعد لوضع حدود دقيقة مناسبة لهذه الدولة المستقلة، وأن كل ذلك يمكن تسويته بطريقة مريحة بعد الحرب.

وفي رده على مكماهون لم يخف الشريف خيبة أمله، وأوضح أن مسألة الحدود لا بد أن يتم إقرارها قبل أن يدخل في تحالف مع أعداء تركيا، وعندئذ أصبحت المسألة مهمة وعاجلة. وبالطبع كان المندوب السامي على اتصال مستمر مع وزارة الخارجية، وبعد دراسة الأمر بينهما أرسل مكماهون إلى الشريف خطاباً في حوالي آخر شهر أكتوبر ١٩١٥م (١٣٣٤هـ). هذا الخطاب له أهمية حيوية، ودائماً ما يشير إليه العرب بوصفه ميثاقاً لحقوقهم؛ ففيه قدم سير هنري مكماهون للعرب تأكيدات محددة ودقيقة باسم الحكومة البريطانية. وفي الواقع وافق مكماهون على المطالب العربية فيما يتعلق بالأراضي كما وضعها الشريف [حسين]، وطالما أن هناك شيئاً

من سوء الفهم حول التأكيدات التي قدمها مكماهون قد طفت على السطح؛ فإنه من الضروري أن نحدد طبيعة هذه التأكيدات، فليس هناك خلاف حول نص الخطاب، بل لعله من الصعب أن نرى كيف يفهم النص خطأ. لقد كان النص واضحا وصريحا.

وكما ذكرت فقد طلب الشريف [حسين] الاعتراف باستقلال البلاد العربية، كل البلاد العربية جنوب خط عرض ٣٧ [شمالا] باستثناء عدن. وقد قبل سير هنري مكماهون هذا الطلب مع إجراء تعديل بارز بمقتضاه استثيت مقاطعات مرسين والإسكندرونة وقطاعات من سورية تقع إلى الغرب من دمشق وحمص وحماة وحلب، وطبقا لهذه التعديلات قبلت الحدود المقترحة، على أساس أن حرية بريطانيا في أن تلتزم بمطالب الشريف مقيدة بالتزاماتها تجاه المصالح الفرنسية، وأن ولايتي بغداد والبصرة سيكون لهما معايير خاصة في الإدارة لحماية المصالح البريطانية [فيهما].

إن تفسير هذه الوثيقة ليس مشكلة صعبة جدا. ففي الواقع ادعت بريطانيا لنفسها مكانة خاصة في ولايتي بغداد والبصرة؛ لتوازن المكانة الخاصة لفرنسا التي كانت تسعى لضمانها في شمالي سورية وغاليسيا. أما فيما يتعلق بباقي المنطقة التي كان الشريف معناها بها فلم تكن هناك عقبات بشأنها، ومن ثم فقد ووفق على طلبه. وبعبارة أخرى، فقد ألزمت بريطانيا نفسها بالاعتراف باستقلال العرب في شبه الجزيرة العربية فيما عدا عدن؛ ولكن تحفظاتها اشتملت على مقاطعات الموصل وحلب وسورية وفلسطين وكذلك بغداد والبصرة. وبقدر ما كانت بريطانيا وحلفاؤها معنيين فقد كان هناك مع نهاية عام ١٩١٥ م (١٣٣٤هـ) تفاهم محدود وتام مع العرب، وطبقا لهذا التفاهم، فقد نهض العرب ليدخلوا في تحالف معنا ضد الأتراك بنتائج الإيجابية التي تعرفونها جميعا.

أنا لست معنيا هنا بالخداع الذي جرى تباعا خلال أحداث حملة الشرق الأوسط بين المسؤولين البريطانيين من جهة، وفرنسا وإيطاليا وروسيا، وأخيرا الصهاينة من جهة أخرى، فقد بدأت هذه المؤامرات في الغالب قبل أن يجف حبر الخطاب الذي أرسله مكماهون حاملا وعود بريطانيا إلى العرب، ولكن هذه المؤامرات سوف تدان بالأحكام الأخلاقية للتاريخ لقد كان الموقف مع نهاية الحرب واضحا، وهو أن العرب يحملون وعدا حقيقيا، وقعته بريطانيا العظمى، ووقع علينا مسؤولية الوفاء بما تعهدنا به.

وعلى أن نتذكر أنه في نوفمبر ١٩١٨م (١٣٣٧هـ) مع نهاية الحرب، عندما كان هناك شعور قوي بالإحساس بالراحة بين شعوب العالم أن القوتين الكبيرتين المعنيتين [إنجلترا وفرنسا] توقفتا عند هذه المرحلة عن تشجيع العرب بأن لديهما النية للوفاء بوعودهما التي أطلقتهما خلال الحرب؛ فأصدرتا تصريحاً مشتركاً يتعلق بسياستهما نحو سورية والعراق. وجاءت نصوص هذا التصريح لتؤكد كل ما رغبتا فيه. ولعله من المناسب أن أقتبس منه الأجزاء المهمة الآتية:

"إن الغاية التي كانت فرنسا وبريطانيا العظمى تتويان تحقيقها هي تحرير كامل ومحدد للشعوب التي طالما عانت من الأتراك، وتأسيس حكومات وطنية تمارس مسؤولياتها انطلاقاً من مبادراتها وإراداتها الحرة لسكانها الأصليين".

"ولكي نجعل لهذه النوايا تأثيراً؛ فقد وافقت فرنسا وبريطانيا العظمى على تشجيع ومساندة الحكومات المحلية في سورية والعراق".

ومرة أخرى "بعيدا عن الرغبة في فرض مؤسسات معينة على السكان في هذه المناطق؛ فإن اهتمامهما الوحيد هو أن يهيئاً من وراء

مساندتهما هذه [الفرصة لأن] تعمل الحكومات التي قد يختارونها لأنفسهم بشكل طبيعي .

إن مثاليات القوى الكبرى لا يمكن طرحها بسعادة أكثر [من ذلك]، وسوف أقطع استمرار القصة لأطرح عليكم سؤالاً تجيبون عليه بأنفسكم:

هل ساندت [بريطانيا وفرنسا] الأفكار المثالية التي طرحناها حينئذ بنصها أو بروحها؟ هل المؤسسات الحالية للحكومات في مختلف البلاد المعنية هي نتاج الاختيار الحر للسكان المحليين؟

هل نظام حكم الملك فيصل في العراق هو ذلك الذي اختاره سكان العراق لأنفسهم؟ هل أجلوا بإرادتهم الحرة فجر يوم استقلالهم الذي انتظروه لمدة ربع قرن وقبلوا السيطرة البريطانية عليهم خلال هذه الفترة؟ إن لدي وجهة نظر حول ذلك، مع أنني على استعداد للاعتراف بأن الموضوع قابل للمناقشة.

ولكن ماذا عن فلسطين؟ هل اختار سكانها المحليون لأنفسهم نظاما للسيطرة الأجنبية - سمها ما شئت بريطانية أو صهيونية- [أم أنه] فرض عليهم بالقوة، وأبقت عليه القوة العسكرية البريطانية؟ هناك بالتأكيد إجابة واحدة لهذا السؤال. ولكن قد يحاول البعض الإشارة إلى عدم وجود نية بأن تكون فلسطين متضمنة في التصريح الأنجلو- فرنسي لعام ١٩١٨م (١٣٣٦هـ). قد يكون ذلك صحيحا، ولكن لا بد أن هناك عائقا خفيا في مكان ما. لقد كنت أشك في ذلك منذ البداية.

ولكن ماذا نقول عندما نتحول إلى سورية؟ هل كانت الإدارة الحالية في سورية هي نفسها لو اختارها السكان المحليون؟ مهما كان ما أفكر فيه، ومهما كان ما يفكر فيه الآخرون بالنسبة للموقف هناك، هل كان السكان المحليون في الحقيقة لا يقبلون بهذه الإدارة

الفرنسية فقط، وإنما يحبونها كذلك ؟ قد يكون الأمر كذلك، ولكن إذا كان كذلك فعلا؛ فإن السوريين تبنا طريقة ملتوية في إظهار حبهم للفرنسيين الذين يحسنون إليهم.

ومنذ أغسطس الماضي ١٩٢٥م (المحرم ١٣٤٤هـ) وسورية في حالة ثورة عارمة، تبدو أن لا نهاية لها. إنه لمن المسلم به أن القوة العسكرية التي تستطيع فرنسا استخدامها قد تنتصر في النهاية على قوات الثورة، التي تستطيع سورية تديرها. هذه نتيجة حتمية، ولكنها نتيجة مكلفة، ولعلي أضيف أنها دموية كذلك، في مواجهة التعبير عن حسن نوايا السوريين تجاه الفرنسيين. وماذا سيقول العالم المتحضر في شأن عمليات القصف والتدمير الفرنسي الوحشي لقطاع كبير من المدينة الجميلة دمشق؟، التي عاد من أمام عتباتها الرسول محمد ﷺ نفسه خشية أن تغريه جداولها الجميلة وحدائقها الغناء عن رغبته الحقيقية في دخول الجنة^(٩).

التنافس الأنجلو- فرنسي في البلاد العربية

ونظرا لأنني كنت خارج أوروبا إلى وقت قريب، فإنني لم أتمكن من الاطلاع على تعليقات عصابة الأمم بشأن الإدارة الفرنسية في سورية، ولكنني أفهم أن مجلس العصبة قد انتهج أسلوبا ضعيفا في إدانة التصرفات الفردية للجنرال ساريل (General Sarraïl) متجنباً السؤال الرئيس بشأن مسؤولية الأمة الفرنسية (تجاه ما جرى في سورية). لقد تشاور الثوار السوريون [فيما بينهم]؛ ليتأكدوا من حسن نوايا الفرنسيين ومندوبهم السامي الجديد. لقد كنت على اتصال منذ قليل

(٩) لم يكن فيليب وقت إلقائه هذه المحاضرة قد أشهر إسلامه. وليس هناك ما يفيد أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد وصل في غزواته إلى دمشق، بل لعله لم يذهب إلى أبعد من تبوك في جنوب بلاد الشام. وربما يقصد فيليب إبراز مدى جمال دمشق وتشبيهها بالجنة، في إشارة إلى ضخامة الجرم الذي ارتكبه الفرنسيون عند تدميرها.

مع قيادات سورية لأعرف، وأذكر لكم أن مثل هذه الوعود الفرنسية لا تعني شيئاً للسوريين، فيما عدا أنهم وهم يقاومون الانتداب، الذي لم ولن يرغبوا فيه أبداً، لن يلقوا تعاطفاً من العالم المتحضر. إنني أود أن أتشاور معهم ليتقدموا بالبرنامج العملي الذي لا يلقى رفضاً، ولكنني في الوقت نفسه أود أن أدين الحكومة الفرنسية للطريقة التي تحقّق بها أهدافها.

إنني كذلك أود أن أدين الحكومة البريطانية لاستسلامها لأوضاع هي أصلاً مسؤولة عن نشأتها إلى حد كبير، وإنني لأسف أن أضيف -مع شيء من التحفظ- أنني أدين مجلس العصبة لتخليها عن واجبها بشأن إعادة النظر في نظام الانتداب على سورية على ضوء ما حدث، وإنني لعلّى قناعة من أنه لن يكون هناك سلام ولا سعادة ولا مسؤولية في سورية طالما أن الفرنسيين يتحملون مسؤولية الانتداب في هذا البلد، وأنا مقتنع بالقدر نفسه أن الفرنسيين سيظلّون يتحملون مسؤولية الانتداب في سورية طالما بقي البريطانيون يتحملون مسؤولية الانتداب في العراق وفلسطين.

إن التوقعات ليست مشجعة، ولكن علينا أن نواجه الحقائق في هذا الموقف. إن المسألة ليست في الحقيقة مسألة تخص عصبة الأمم، إنها مسألة تخص فرنسا وبريطانيا، وتحتاج إلى تسوية بينهما. وما كان لهذه المسألة أن تظهر لو لم تعد هاتان القوتان الكبيران إلى أسلوب التنافس السياسي الذي كان قائماً بينهما قبل الحرب من أجل التوسع، والذي كانت عودتهما إليه نتيجة طبيعية لانتهااء حالة الحرب وقلاقلها، والذي كان في الوقت نفسه السبب الرئيس لقيام الحرب، والمشكلة لن تحل حتى تواجه فرنسا وبريطانيا العظمى بحسم مسألة التنافس بينهما على المصالح في الشرق الأوسط، وتقررا عملياً العودة إلى السياسة المتضمنة في وعودهما إلى العرب، وفي تصريحهما المشترك في نوفمبر ١٩١٨م (١٣٣٧هـ).

إن استقلال العرب فعليا واسميا ضروري لإقرار السلام في الشرق الأوسط، ومثل هذا الاستقلال يمكن تحقيقه لهذا البلد العربي، في هذا المكان من العالم، عن طريق الدولتين الكبيرين (إنجلترا وفرنسا) المعنيتين أساسا بهذه المنطقة.

عند هذه المرحلة لعلني أقول كلمة أو كلمتين عن أصول هذه الأوضاع الجارية في العالم العربي. لقد رأينا في مرحلة مبكرة أن بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا وروسيا أظهرن العزم على ادعاء النفوذ في مناطق معينة في هذا الجزء من الدولة العثمانية، حيث كان الحلفاء قد قرروا فصل أجزاء معينة منها في حالة النصر. لقد أدت الثورة الروسية إلى اختفاء روسيا من المجال الدولي، كما أدى إليه أيضا النشر الساخط لخطط العدوان التي سبق أن رتبها القوى الكبرى معا [إنجلترا، فرنسا، روسيا] من أجل تحقيق طموحات معينة في الأراضي نفسها التي سبق أن وعدنا فعليا أنها للعرب^(١٠).

لقد كانت إيطاليا معينة أساسا بأراض تقع خارج الإطار المكاني لهذا الموضوع، ولا أريد أن أضيع وقتكم في النظر إلى ادعاءاتها التي أصبحت طبيعتها واضحة في التطورات الأخيرة. وبقدر ما تكون جزيرة العرب معينة فقد تركناها في نهاية الحرب مع بريطانيا العظمى وفرنسا فقط، بينما أثناء مؤتمر السلام اتخذ الرئيس "ولسن" نيابة عن الولايات المتحدة خطوة أفلاطونية (مثالية) في محاولة لإيجاد تسوية في الشرق الأوسط^(١١).

(١٠) وعدت الأراضي العربية ثلاث مرات لأطراف مختلفة: في سنة ١٩١٥م وعدت للعرب كدولة مستقلة من خلال مراسلات الشريف حسين - مكماهون، وفي سنة ١٩١٦م وعدت للحلفاء بمقتضى اتفاق سايكس بيكو، ثم وعدت فلسطين لليهود بمقتضى وعد بلفور في سنة ١٩١٧م.

(١١) قدم الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون مشروعه المثالي للسلام في الشرق الأوسط والمعروف بالنقاط الأربعة عشر إلى مجلس الشيوخ في ٨ يناير ١٩١٨م، ثم إلى مؤتمر السلام في باريس ١٩١٩م، ولكنه لم يلق قبولا من الدول الكبرى وفشل المشروع.

إن بريطانيا وفرنسا لا تستطيعان ادعاء ضم أو تأسيس محميات في المناطق العربية، التي تشاورا فيما بينهما لتقسيمها إلى مناطق نفوذ؛ لأنهما أعلنوا بوضوح أثناء الحرب نفي أية نية لتحقيق أي فوائد من وراء النصر الذي قد يحققانه. وفي ظل هذه الظروف الجديدة بعد الحرب، كان لابد أن تعالج المسألة على أسس جديدة، مقنعة تماما للدولتين الكبيرتين وللرئيس ولسن (أمريكا)، ويمكن التغلب من خلال تلك الأسس على كل الصعاب؛ وهي السياسة التي ترجمت إلى صيغة الانتداب، وطبقا لذلك يعترف بالبلاد المحررة من الحكم العثماني على أنها مستقلة بشرط أن تقبل نصح ومساعدة دول كبرى منتدبة، وعلى وجه التحديد فقد نص على أن تراعى ميول سكان البلاد عند اختيار تلك الدولة المنتدبة.

لحسن حظنا (بريطانيا) لم يكن هناك بديل مقبول للانتداب البريطاني في منطقتي العراق وفلسطين اللتين لم يستشر سكانهما في هذا الأمر، وفي سورية كان الأمر مختلفا، إذ كان من الممكن أن تستريح الحكومة البريطانية كثيرا لو أنها أغرت فرنسا بأن تتسنى تطلعاتها هناك، ولكن كان من غير المفيد أن نتوقع مثل هذا التطور؛ ولذلك اقترح أن تزور بعثة مشكلة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وسورية لاستطلاع رأي سكانها تجاه مسألة اختيار الدولة المنتدبة، ولأسباب واضحة أدرك الفرنسيون روح العداء لدى سكان سورية، وتشككت [فرنسا] في إمكانية تشجيع البريطانيين لهم، ففرض [الفرنسيون] المشاركة في اللجنة؛ لذلك لم تستطع بريطانيا أن تشارك فيها في ظل غياب فرنسا، وكانت النتيجة أن زار سورية في عام ١٩١٩م (١٣٣٧هـ) ممثلو الولايات المتحدة فقط^(١٢).

(١٢) إشارة إلى لجنة كج - كرين التي زارت بلاد الشام لاستطلاع رأي أهلها حول مستقبلهم السياسي.

جاءت النتيجة كما كان متوقعا؛ فقد طالب السوريون بأنه إذا كان ولا بد من فرض نظام الانتداب، فإنهم يفضلون أن تكون الدولة المنتدبة هي الولايات المتحدة، وإذا فشلت الولايات المتحدة [في تلبية هذا المطلب] فإنهم يحبون أن تكون بريطانيا [هي الدولة المنتدبة]. وإنهم لن يقبلوا تحت أي ظرف أن تكون فرنسا هي الدولة المنتدبة. بالطبع لن تستطيع الولايات المتحدة تحمل مثل هذه المسؤولية، ولم يكن في إمكان بريطانيا أن تلبية الخيار الثاني للسوريين، بسبب ارتباطاتها السابقة مع فرنسا، ولم يناقش أي بديل آخر، وفي النهاية اتفقت الدول على أن تكون فرنسا هي الدولة المنتدبة على سورية.

هناك إجابة واحدة لهذا المطلب (السوري)، وهي أن تؤسس إدارة بريطانية تتحمل مسؤولية رعاية ولايات البصرة وبغداد والموصل بتكلفة حوالي (٣٠) مليون جنيه إسترليني في السنة، يتحملها دافعو الضرائب البريطانيون، أما في سورية وفلسطين فقد أبقينا حتى الآن على إدارة عسكرية بأبسط الوسائل، لتأخير دخول فرنسا إلى منطقة لها علاقات تاريخية بها في سورية، ولتهيئة الطريق لإدارة صهيونية في فلسطين، ولكن النتائج غيرت موقعنا بالقوة؛ فإصرار الفرنسيين أجبرنا على إخلاء بيروت والمناطق الساحلية من سورية للإدارة الفرنسية مبكرا في عام ١٩١٩م (١٣٣٧هـ)، بينما وجد من المناسب أن تسلم سورية ودمشق إلى فيصل وحكومته العربية طبقا لرغبتهم. وقد انتهز فيصل الفرصة ليحصل لنفسه على لقب "ملك سورية"، وقد ساندناه في ذلك إلى أن صار من الصعب تفادي الصدام بينه وبين الفرنسيين؛ عندئذ تركناه لمصيره، مع تقديم النصح إليه بالتفاهم مع الفرنسيين، وبدلا من أن يأخذ بالنصح الذي قدمناه، اصطدم بهم، بعد أن قضى الجزء الأكبر من فترة حكمه القصيرة في إثارة التبعديات ضد مركز بريطانيا في العراق.

الوضع في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب

لقد كان عام ١٩٢٠م (١٣٣٨هـ) بحق عاما أسود في تاريخ الشرق الأوسط. ففي يونيه وصلت الإدارة الاستعمارية البريطانية إلى نهايتها في العراق بانفجار ثورة مدمرة في ذلك البلد، وأدى الخلاف بين فيصل والفرنسيين إلى حرب انتهت بطرد فيصل، ووضع سورية كلها تحت الإدارة الفرنسية في أغسطس؛ بينما أصبح سير هيرت صمويل - في يوليه - مندوبا ساميا على فلسطين التي وضعت عمليا في أيدي اليهود؛ مما جعل من الصعب التوفيق بين ما جرى وما وعدت به بريطانيا العظمى للعرب.

في هذه الفترة كان الشرق الأوسط كله في حالة ثورة، لقد ضمت فرنسا عمليا مقاطعتي حلب ودمشق اللتين كنا قد وعدناهما للعرب، وقررت البقاء فيهما مهما كانت الظروف. أما نحن فقد سلمنا فلسطين التي كنا وعدناها للعرب إلى الصهاينة، بنية مساندة هذا التوجه الجديد، مع أننا - على العكس من الفرنسيين - حاولنا أن نبرر سلوكنا بالحوار. لقد كنا نعد فلسطين دائما جزءا من المنطقة الواقعة إلى الغرب من دمشق، مع أن أبسط المعلومات الجغرافية المتعلقة بهذه المناطق تظهر أن فلسطين تقع إلى الجنوب منها.

لقد ذهبنا إلى أبعد من ذلك؛ لأن سير هنري مكماهون الذي كان مسؤولاً عن صياغة الوعود المكتوبة للعرب سجل في مارس ١٩٢٢م (رجب ١٣٤٠هـ) أنه كان يقصد في رسالته إلى الشريف أن يستثني فلسطين من المنطقة المستقلة الموعودة للعرب؛ إذ كتب يقول: لقد كانت نيته أن يستثني فلسطين ومعظم المناطق الشمالية من سورية، وأكثر من ذلك فقد ضحى سير هنري مكماهون بنفسه بنبل عندما غامر بالدخول في حكومة مرتبكة، ولكنني أعتقد أن هناك مجموعة وثائق محلية تدل على أنه لم يكن يعتزم أبدا استثناء فلسطين من المنطقة التي وعد بها العرب، وأن هذا الاتجاه لم يراوده من قبل. لقد

كان معنيا فقط بالساحل الشمالي لسورية، وكذلك بتأمين تلك المصالح التي تصور أن الفرنسيين يمكن أن يطالبوا بها في هذه المنطقة من العالم؛ فهو لم يكن في ذلك الوقت مشبعا بأية أفكار تتعلق بمصالح محتملة لبريطانيا، وفي الغالب فقد كان يجهل تماما أية إمكانية لحدوث ادعاءات صهيونية.

ومهما يكن من أمر، فمع خريف عام ١٩٢٠م (١٣٣٨هـ)، أخذت الوعود التي قدمناها للعرب تعاني من التقلص الشديد. لقد فقد [العرب] سورية كلها وفلسطين، ولم يعد من الممكن المطالبة بهما، وبقيت بلاد ما بين النهرين فقط، التي كانت في حالة ثورة عارمة، وكانت في نظرهم تعويضا عما فقدوه. وعلى هذا النحو فإن الحكومة البريطانية التي راعها هول المفاجأة بنشوب ثورة شاملة [في العراق] كان في إمكان أي شخص مدرك للحقائق أن يتوقعها، كانت حينئذ مستعدة للوفاء في العراق بالوعود التي فشلت في الوفاء بها في أماكن أخرى.

إلى هذا الحد كان هناك خط فضي فاصل بين السحب التي تجمعت في سماء الشرق الأوسط؛ فقد أقيمت حكومة عربية في العراق مع نهاية عام ١٩٢٠م (١٣٣٩هـ)، وأبلغ العراق بأنه سيكون في

إمكانه - بمجرد أن يستطيع إيجاد الآلية الانتخابية اللازمة - أن ينال فرصة طيبة لإقرار مستقبله بنفسه. هذه الفترة كانت فترة سلام ورخاء

**هذه الفترة كانت فترة سلام ورخاء
لم يحصل العراق على مثلها من قبل،
ولم يستمتع بمثلها بعد**

لم يحصل العراق على مثلها من قبل، ولم يستمتع بمثلها بعد. صحيح أنها كانت مضطربة بالشائعات والتغيرات المفصلة التي لم يكن يريد لها أحد في العراق، ولكن هذه الشائعات وجدت رواجا؛ لأنها كانت تتناقض مع الوعود البريطانية.

وهكذا تحولت الشائعات إلى حقائق، فمع نهاية عام ١٩٢٠ م (١٣٣٩ هـ)، أصبح السيد تشرشل وزيراً للمستعمرات مع تحميله مسؤولية إدارة مناطق الانتداب العربية، ووقعت عليه كذلك مسؤولية الترتيبات السياسية والمالية التي تقضي بعمل مسح شامل للسياسة البريطانية في العالم العربي. ولتحقيق هذا الهدف عقد مؤتمراً بالقاهرة، تقرر فيه أن تدار فلسطين - لأسباب عدة - كمستعمرة تابعة للتاج البريطاني مع تطعيمها بإدارة صهيونية، أما العراق فطالما أنه سيسمح له أن يقرر مصيره؛ فيجب أن يُسلم إلى فيصل ليُدار تحت السيطرة البريطانية.

في الوقت نفسه حدثت بعض المشاكل التي لم تكن منتظرة، فقد وصل الأمير عبدالله بن الحسين إلى شرق نهر الأردن - شرق فلسطين - بنية القتال ضد الفرنسيين في سورية، وقد حلت هذه المشكلة بإنشاء دولة أخرى جديدة [هي إمارة شرق الأردن] مظهرها الخارجي أنها دولة عربية، تحت السيطرة البريطانية، وتحت إدارة الأمير عبدالله نفسه، الذي أعطته [بريطانيا] إعانة (مالية) شخصية، ووعده بأنه إذا التزم النظام، فسوف ترشحه [بريطانيا] للفرنسيين ليكون حاكماً على سورية.

ومع نهاية عام ١٩٢١ م (١٣٤٠ هـ)، كان الوضع في الشرق الأوسط كما يأتي: لقد تركت سورية لمصيرها تحت رحمة الفرنسيين، وأدى ذلك إلى نتيجة أشرت إليها من قبل، وهي [انفجار] الثورة التي قامت في خريف عام ١٩٢٥ م (١٣٤٣ هـ)، وما تزال مشتعلة بالرغم من الجهود الفرنسية لاحتوائها. إنني لست معنياً بها هنا أكثر من ذلك، إلا بقدر ما أشير بنظرة إنسانية خالصة إلى أن هذه البلاد قد استقطعت من الدولة التي وعدنا العرب بها لتكون دولة مستقلة.

وقد استبعدت فلسطين بالتأكيد من تلك المنطقة [التي وعدت للعرب] نتيجة لكثير من المتغيرات المتتالية والتي تتضمن: تزايد

نفقات الدور البريطاني، والأموال المطلوبة لإظهار مكانة إحدى مستعمرات التاج البريطاني [فلسطين] التي كانت كذلك في الواقع أو على الأقل بالاسم حتى ذلك الوقت. وتعد الزيادة المتوقعة للعناصر اليهودية [في فلسطين] بين الأغلبية العظمى للسكان العرب من أهم الأسباب التي أدت إلى تسليمنا فلسطين لإدارة صهيونية. وفي الوقت نفسه لا يغيب عن الحكومة البريطانية الحالية تلك الميزات التي تتجم عن معاملة فلسطين بعدها جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية البريطانية.

إن عناصر أغلبية السكان من المسلمين والمسيحيين [في فلسطين] يرفضون بقوة -كما سبق أن فعلوا في البداية- الانضمام إلى النظام الحالي في فلسطين، أو إلى ذلك النظام الذي نحن ملتزمون به وفاء لعودنا لهم، ولكن السكان العرب ليسوا في وضع يؤثر في هذه المسألة في مواجهة القوات البريطانية التي تسيطر تماماً على البلاد. وفي العراق، بالرغم من أننا حاولنا تغطية مظهرنا بإقامة نظام حكم عربي، فإن ذلك النظام لم يكن مرغوباً فيه من العرب في هذه البلاد؛ ولذلك وجدنا أنفسنا مواجهين في كل خطوة بمصاعب خطيرة، كان علينا أن نتعامل معها كما هي. في البداية اقترح أن تحل المعاهدة المعقودة بين الملك فيصل وبريطانيا العظمى محل علاقة الانتداب المفروضة أصلاً على البلد؛ واقترح أن تكون فعالية المعاهدة ٢٠ سنة. وقد رفض عرب العراق هذه الفترة الطويلة بقوة، ولذلك تم الترتيب على أن تمتد فترة المعاهدة إلى ما لا يزيد على أربع سنوات، وحتى مع هذا التعديل فقد قوبلت المعاهدة بمعارضة شديدة من جانب ممثلي الشعب المنتخبين، وأمكن وضعها موضع التنفيذ فقط بوسائل التخويف والتهديد.

إنني آسف أن أقول: إن حكومة العمال البريطانية في عام ١٩٢٤م (١٣٤٢هـ) قد وجهت إنذاراً إلى الجمعية الوطنية العراقية، تطلب

منها أن تقبل المعاهدة في يوم محدد، هو ١٠ يونيو، بالرغم من أن ذلك كان يجلب عليها نتائج خطيرة، ومع ذلك فإن المعاهدة قبلت بعد تعديلات غير عادية، وقد رفض عدد كبير من أعضاء الجمعية حضور الاجتماع النهائي الذي قبل المعاهدة بأغلبية ضئيلة، وتبين أن الأغلبية أمكن تحقيقها باحتواء زعيم المعارضة، الذي وُعد على ما يبدو بمنصب رئيس الوزراء في حال تغيير موقفه المعارض، وفي الأحوال كلها فقد أصبح [هذا الزعيم] رئيساً للوزراء بعد التصويت، وقبلت المعاهدة لمدة أربعة أعوام، على أساس أن تكون منتهية تماماً إذا فشلت الحكومة البريطانية في أن تضمن ضم ولاية الموصل للعراق.

لقد كان النزاع حول الموصل تغطية لتوجه استعماري داخل الحكومة البريطانية. إن هذا النزاع ما يزال حديث عهد بذاكرتكم، ولا يحتاج إلى تفاصيل مرجعية الآن، ولعلكم تتذكرون أن لجنة عصبة الأمم قد أعدت تقريراً يفيد بأن ولاية الموصل لا يجب أن تمنح للعراق، إلا إذا تأكدت حالة الاستقرار في حكومة هذا البلد، عن طريق تمديد الانتداب البريطاني لمدة ٢٥ عاماً.

لقد كانت هذه التوصية بمثابة هدية أو هبة للسيد إمري Amery (وزير المستعمرات) وللحكومة البريطانية الحالية، التي انتهزت هذه الفرصة لتحيي السيطرة البريطانية على العراق لمدة جيل آخر. لقد هاج البرلمان العراقي حين علم أن الموصل يمكن ألا تكون له إذا ما نوقشت مسألة مد السيطرة البريطانية على البلاد. لقد قبل (البرلمان) الشرط الوحيد الذي يضمن أن تكون الموصل [للعراق]، ومع ذلك فإن زعيم حركة المعارضة لفرض معاهدة السنوات الأربع الأصلية، الذي أقنعتة [بريطانيا] بأن يقبل المعاهدة في مقابل رئاسة الوزارة، ثم عاد إلى موقفه المبدئي حين كان زعيماً للمعارضة، وقاد جهوداً جبارة ليحصل على تأييد برفض تمديد الانتداب البريطاني

وقد فشل، ولكن يجب أن لا ننسى أن الأغلبية الكبيرة لم توافق على تمديد الانتداب.

على كل حال فإن النتيجة المحددة هي نفسها، أن استقلال العراق قد تأجل لمدة ما يقرب من جيل على أحسن الأحوال، وإذا صح أن تكون تجربة مصر مرشدا في هذه المسألة؛ فلعلنا نتأكد أن فترة الأعوام الخمسة والعشرين - وخاصة بعد اعتماد مبالغ طائلة سوف تصرف خلالها - سيجعل بريطانيا العظمى غير مستعدة لترك مكانتها في العراق، كما لن تفعل ذلك في مصر.

هناك عنصر غامض في هذه التسوية أحب أن ألفت نظركم إليه؛ ففي خريف العام الماضي لم يكن هناك إجماع في مجلس العصابة بالموافقة على ادعاء بريطانيا للموصل، وكما هو طبيعي في مثل هذه الظروف فإن الآراء كانت منقسمة بشدة حول الموضوع، وكان اجتماع المجلس قد تأجل حتى ديسمبر، ولم يكن باديا في الأفق إمكانية الوصول إلى قرار، ولكن في الوقت نفسه جرى حدثان يسرا الوصول إلى حل:

أولهما: أن المسؤولين الأتراك تصرفوا بحماقة في اختيار الوقت غير المناسب؛ لترحيل المسيحيين من أراضيهم - مضايقين بذلك العناصر المسيحية أيا كانوا. إن مثل هذا الموقف جعل بعض أعضاء العصابة يحملون على حكومة أنقرة، ويتحاملون عليها. ومثل هذا التحامل كان يمكن ألا يكون محدد التأثير بذاته.

وثانيهما: أن عليكم أن تتذكروا أنه في أكتوبر اهتز العالم لأخبار التدمير الفرنسي الغاشم لدمشق، وهناك تقرير ممتاز حول ما حدث منشور في جريدة التايمز، ولعله من الواضح جيدا أن الفرنسيين لا يستطيعون إهمال دور الرأي العام بعدما حدث.

تخلصت الحكومة الفرنسية من الجنرال ساريل (Sarrail) بأسرع ما يمكن، واختارت مكانه السيد دي جوفنال (M. de Jouvenal)، ولكن مثل هذه الخطوة لا يمكن أن تكون كافية بذاتها لوقف الاستهجان الناتج عما جرى. لقد حاولت الحكومة الفرنسية تغطية خداعها، وأن تتجنب الوصول إلى موقف تكون فيه عصبة الأمم قد خطت فيه بعض الخطوات. إن [فرنسا] لم تختار دي جوفنال مندوبا ساميا فقط، ولكنها أنابته لزيارة لندن ومقابلة السيد شمبرلين والسيد إمري، وكلاهما كان قد شغل نفسه بضرورة استرداد الموصل للعراق.

منذ تلك اللحظة لم نسمع -حتى في الصحافة البريطانية- شيئا عن فضول الطموح الفرنسي قريب العهد في سورية، وبعد ذلك بأقل من شهر واحد أصدر مجلس العصبة قرارا صارما حول مسألة الموصل لصالح العراق، وبعد شهرين على عملية تأخير اجتماع مجلس العصبة للحكم في مسألة الإدارة الفرنسية في سورية، وفشل في وضع معظم علامات الطريق التي تجعل الحكومة الفرنسية تناقش الأمر. لا يستطيع الإنسان بالطبع أن يتكلم بأي لغة بشأن ما جرى بين الجدران الأربعة لقاعة الاجتماع السري، ولكنني لا أستطيع أن أقاوم الخلاصة التي يمكن أن نخرج بها من لقاء السيد دي جوفنال ومستر شمبرلين والسيد إمري، في نوفمبر الماضي، وهي أن جميع القضايا المتعلقة بالعراق وسورية قد نوقشت وسويت لصالح البلدين المعنيين [إنجلترا وفرنسا]. وعلى كل حال فإن ذلك قد حدث، وإنني لا أعتقد أن النتائج التي أسفر عنها المؤتمر السري ستكون لصالح هذا البلد (إنجلترا) أو فرنسا.

لقد أوضحت لكم الآن أن المنطقة التي شملتها الوعود التي قدمناها للعرب في عام ١٩١٥م (١٣٣٣هـ)، قد تقلصت بالاستقطاعات الكثيرة والعملية. فمن هذه المنطقة أخذت ولايات

العراق وسورية وفلسطين - وهي المناطق الحيوية الزراعية التي يجد فيها العرب ألف سبب وسبب لحساب [مقومات] الأسس الاقتصادية لقيام دولتهم المستقلة^(١٢). ودون هذه المناطق فإن البلاد العربية تعد بلادا فقيرة، فبتلك المناطق الخصبة تستطيع شبه الجزيرة العربية أن تتطلع إلى تنمية تدريجية لوجودها القومي، الذي كان منذ مطلع القرن الحالي الهدف الرئيس للعناصر القومية العربية.

ولكن هذا لا يعد القصة الكاملة لما لحق بالعرب من أذى على يدي بريطانيا العظمى بالرغم من الوعود التي قدمتها. لقد ورد ذكر شرق الأردن، وقلت لكم كيف أن السيد تشرشل قرر في عام ١٩٢١م (١٣٣٩هـ) أن يخوض تجربة وضع هذه المنطقة تحت إدارة عربية شبه مستقلة، يتحمل مسؤوليتها الأمير عبدالله، ومع نهاية عام ١٩٢٢م (١٣٤١هـ) أثبتت التجربة أنها ناجحة، لدرجة أن الحكومة البريطانية قررت عمليا الاعتراف باستقلال شرق الأردن، شريطة أن توافق عصبة الأمم، وأن يقيم عبدالله حكومة دستورية فيها، وقد صدر إعلان عام بهذا المعنى في عمان في إبريل ١٩٢٣م (١٣٤١هـ)، ولكن حتى ذلك الوقت كان الصهاينة والدوائر الاستعمارية البريطانية قد وضعوا أعينهم على شرق الأردن، بوصفها منطقة ذات قيمة زراعية في المستقبل، وخاصة عند ازدياد أعداد السكان في فلسطين.

ويجب الاعتراف بأن الأمير عبدالله وقع في أيدي [البريطانيين والصهاينة] برفضه إقامة نظام دستوري، وعدم ميله لقبول أي سلطة شعبية تتحكم في نفوذه. فمع عام ١٩٢٤م (١٣٤٢هـ) أمكن تقييم إدارته، ومارست حكومة فلسطين سيطرة عملية عليها. لقد قوي هذا الاتجاه. وفي الوقت الحالي فإن شرق الأردن التي وصفت في إحدى المناسبات وفي تقرير رسمي أعده سير هيربرت صمويل (Sir Herbert Samuel) بأنها - بلا شك - منطقة وعدّها سير هنري

(١٢) لا شك أن للعرب أسباباً أخرى للمحافظة على أراضيهم وحقوقهم.

مكماهون للعرب، قد أصبحت الآن طبقا لكل النوايا والأغراض مقاطعة من فلسطين تدار عن قرب عن طريق البريطانيين ومسؤولين آخرين، عينتهم حكومة فلسطين، وجندرمة فلسطين التي تضم أعدادا كبيرة من الضباط البريطانيين. وهكذا يعد شرق الأردن بالإضافة إلى العراق وسورية وفلسطين من الأراضي التي وعدت للعرب ثم أخذت منهم.

الجزيرة العربية

ومع كل ذلك، فإن قصة الأذى الذي لحق بالعرب ليست كاملة. صحيح أنه ما تزال هناك بقية [من الوقائع] في شبه الجزيرة العربية تحتاج لأن تضاف [إلى ما سبق]، فقد اقتطعت الحكومة البريطانية لسبب أو لآخر الأجزاء الشمالية من الحجاز، والتي تشمل معان والعقبة والبتراء. إنه لمن الصعب حقا أن نفهم السبب وراء ذلك، وليس من الممكن إنكار أن المقاطعة المذكورة [العقبة-معان] إنما كانت تدار كجزء لا يتجزأ من الحجاز منذ أن سقطت من أيدي الأتراك في أيدي جيش الحجاز في سنة ١٩١٧م (١٣٣٥هـ)، ولا يمكن عدها جزءا من شرق الأردن التي أشرت إليها.

وهكذا كان الحال في سبتمبر ١٩٢٤م (صفر ١٣٤٣هـ)، عندما نشبت الحرب بين عبدالعزيز آل سعود حاكم قلب شبه الجزيرة العربية وملك الحجاز^(١٤). لقد سارعت بريطانيا والدول الكبرى الأخرى المعنية بمصير الحجاز إلى إعلان حيادها من الصراع [بين عبدالعزيز آل سعود والشريف حسين]. ومع ذلك ففي يولييه ١٩٢٥م (ذي الحجة ١٣٤٢هـ) وجدت الحكومة البريطانية أن الحجاز يواجه مصاعب [أمنية] كبرى، وأنها قلقة بشأن تأمين بعض أجزائه قبل سقوطه نهائيا (في أيدي عبدالعزيز آل سعود)، فلم تتردد أن تضم

(١٤) صار عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود، سلطان نجد وملحقاتها، ملكا على الحجاز ونجد وملحقاتها في مطلع عام ١٣٤٥هـ-١٩٢٦م.

مقاطعة العقبة - معان إلى فلسطين الواقعة تحت الانتداب. إنه لمن الصعب أن يجد الإنسان عملاً مماثلاً لذلك العدوان الغاشم والابتزاز [من جانب بريطانيا]. ولم تبتد حكومة الحجاز اعتراضاً، وليس هناك أي وجه حق في ضم هذه المناطق المشار إليها. لقد كانت بالتأكيد تشكل جزءاً من الأرض التي وُعد بها العرب، ولم تكن أبداً جزءاً من الأراضي الواقعة تحت الانتداب. إنها نموذج واضح لكل ما يمكن عده حقاً، وهذا كل ما يمكن قوله بشأنها.

ماذا بقي للعرب إذن ؟ [بقي لهم] الأراضي الصحراوية الواسعة في شبه الجزيرة العربية، والتي تشمل قلب شبه الجزيرة، والحجاز، واليمن، ومناطق أخرى صغيرة. لقد راھنا على الشريف حسين أمير الحجاز بوصفه أكثر تمثيلاً للمطالب العربية. هنا لحسن الحظ كان منطق الواقع قوياً للسياسة البريطانية، وإنني لأعتقد أن حكومتنا سوف تكون سعيدة أن تراه يقوم بدوره جيداً في الصحراء العربية التي لا تستطيع أن تقوم بذاتها. إن مثل هذا التطور كان من الممكن أن يفسر الترتيبات التي اتخذناها في العراق؛ لأن الهدف من إرباك قيام مملكة في أي جزء من الجزيرة العربية، إن فیصل هو ابن الملك حسين، ولكن الحكومة البريطانية بالرغم من التحذيرات المتتالية، لم تترك - بما فيه الكفاية - إلى أي عنصر في جزيرة العرب، مثل الحركة الإصلاحية السعودية العظيمة التي كانت وحدها على مدى القرنين الأخيرين العامل المؤثر الذي يمكن أن يقود إلى نتائج قوية ودائمة؛ فبالرغم من كل وسائل الإحباط التي اتبعتها الحكومة البريطانية ضد عبدالعزيز آل سعود، فإنه يحكم بقوة شبه الجزيرة العربية الوهابية، وفي ديسمبر الماضي فقط وصل (عبدالعزیز) إلى ذروة قوته عندما قضى على الدولة الهاشمية في الحجاز وضمها إلى دولته.

ليس لدي الوقت أن أحكي لكم تلك القصة الليلة، وإنما أشير إليها لسبب خاص، وهو أن كثيرا مما جرى على أيدي هذا البلد [إنجلترا] (بواسطة حكومتنا) في شأن دول كثيرة تكلمت عنها، فكثير مما يبدو أنه انتهاك خطير للوعود، لا يمكن تبريره إلا بإعلان صريح بأننا نعتزم ممارسة نهج سياستنا الاستعمارية القديمة قبل الحرب بالرغم من كل العقبات، وبالرغم من أي وعود نكون قد منحناها من أجل تحقيق مصالح لنا أثناء الحرب. إن كثيرا مما فعلناه في سبيل سيطرة بريطانية على أنحاء مختلفة من البلاد العربية، وفي السماح للفرنسيين أن يفرضوا سيطرتهم على سورية، أمكن تفسيره من جانب حكومتنا على أساس معين، هو أنه مهما كان ما فكرنا فيه وتطلعنا إلى تحقيقه في عام ١٩١٥ م (١٣٣٣ هـ)، فإن العرب غير قادرين على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم.

لقد أثبتت الأحداث بما لا يدع مجالا للشك أن الأسرة الهاشمية غير قادرة على خلق عناصر تستحق أن تحكم في جزيرة العرب، ولكن البيت الهاشمي هو عبارة عن قسم صغير من العرب، وإنني أعتقد - استنتاجا من تجربتي معهم - أن المسألة بغير مردود ومضلة. إنني أصر - ولدي تجربة مع العرب - على أن العرب قادرون على حكم أنفسهم بأنفسهم. إنني أؤمن بأن النظام الجمهوري في مناطق متقدمة مثل: العراق وسورية هو أنسب الأنظمة الحكومية التي تقود إلى نتائج ناجحة لو تركت ونفسها. وإذا كان ولا بد من إقامة ممالك هناك فإن عنصر واحد في جزيرة العرب، ظل يحكم فيها لمدة قرنين من الزمان، وهو قادر على أن يقود جزيرة العرب نحو مجد عظيم بالمقارنة بماضيه العظيم المسجل في حوليات العرب. إنه عبدالعزيز آل سعود زعيم هذا العنصر.

منذ ربع قرن مضى كان عبدالعزيز آل سعود في المنفى يعيش في أحد موانئ الخليج المنعزلة [الكويت]، واليوم هو ملك الحجاز

وسلطان قلب جزيرة العرب، إنه تقريبا حاكم جزيرة العرب كلّها باستثناء تلك الأجزاء التي احتفظ بها حلفاء بريطانيا وفرنسا لأنفسهم في مقابل الوعود المقدسة. لو أن الدول الأوروبية كانت جادة في رغبتها في أن ترى جزيرة العرب تنمو قوية مستقلة، فإن هناك بابا مفتوحا يمكنهم الدخول إليها من خلاله.

توصية

لننس الماضي بالرغم من كل ما حدث، ولتجتمع كل من فرنسا وإنجلترا مع عبدالعزيز آل سعود لوضع ترتيبات يتخلصون بمقتضاها من أعباء التزاماتهم المرهقة في جزيرة العرب، وعبدالعزیز آل سعود - بصفته ممثلا للعرب - سيلتزم بالسيطرة والإدارة في هذه البلاد - لصالح العالم أجمع. وإلى أن يتم التوصل إلى مثل هذه الترتيبات، فلن يكون هناك سلام في العالم العربي. إن العرب لن يذعنوا للترتيبات الحالية مع أنهم عاجزون عن مقاومة رغبات القوى الكبرى، فهذه الدول سوف تحتفظ - إلى أجل غير مسمى - بقوة عسكرية كبيرة؛ لكي تبقى السكان الناشطين والمتمردين في حالة خضوع، لا يعترضون على سياسة فاضحة، لا تتواءم مع الوعود التي قدمناها لهم منذ عشر سنوات مضت من أجل مصالحنا الخاصة.